
الاقتصاد
الصف الثالث الثانوى

محتوى منهج الاقتصاد

١	الفصل الأول	الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية
٢	الفصل الثانى	عناصر الإنتاج
٣	الفصل الثالث	الدخل القومى
٤	الفصل الرابع	المالية العامة ودور الدولة
٥	الفصل الخامس	النقود والبنوك
٦	الفصل السادس	العلاقات الاقتصادية الدولية

١ الفصل الأول **الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية**



تعريف علم الاقتصاد

هو علم إجتماعى يدرس **المشكلة الاقتصادية** المتمثلة فى الندرة النسبية للموارد القابلة **لإشباع الحاجات المتعددة** للإنسان **وكيفية إستخدام هذه الموارد** المحدودة على أفضل نحو مستطاع .



أهمية دراسة علم الاقتصاد



١ **المشكلة الاقتصادية** تحتل مكان الصدارة في اهتمامات الرأي العام سواء في الدول النامية و المقدمة



٢ **المعرفة بأساسيات** علم الاقتصاد ضرورة حيوية لكل مواطن لمتابعة الأحداث والتطورات والمشاركة فيها



٣ **الاقتصاد هو فرع من المعرفة العلمية** التي تبحث بشكل منظم في كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية

عناصر المشكلة الإقتصادية

الحاجات

هي شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعده على القضاء على هذا الشعور وبالتالي إشباع حاجاته.

الموارد

هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات البشرية بطريق مباشر أو غير مباشر .

عناصر المشكلة الإقتصادية

أولاً الحاجات

هي شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعده على القضاء على هذا الشعور وبالتالي إشباع حاجاته.

أنواع الحاجات

خصائص الحاجات

تقسيم الحاجات حسب أهميتها

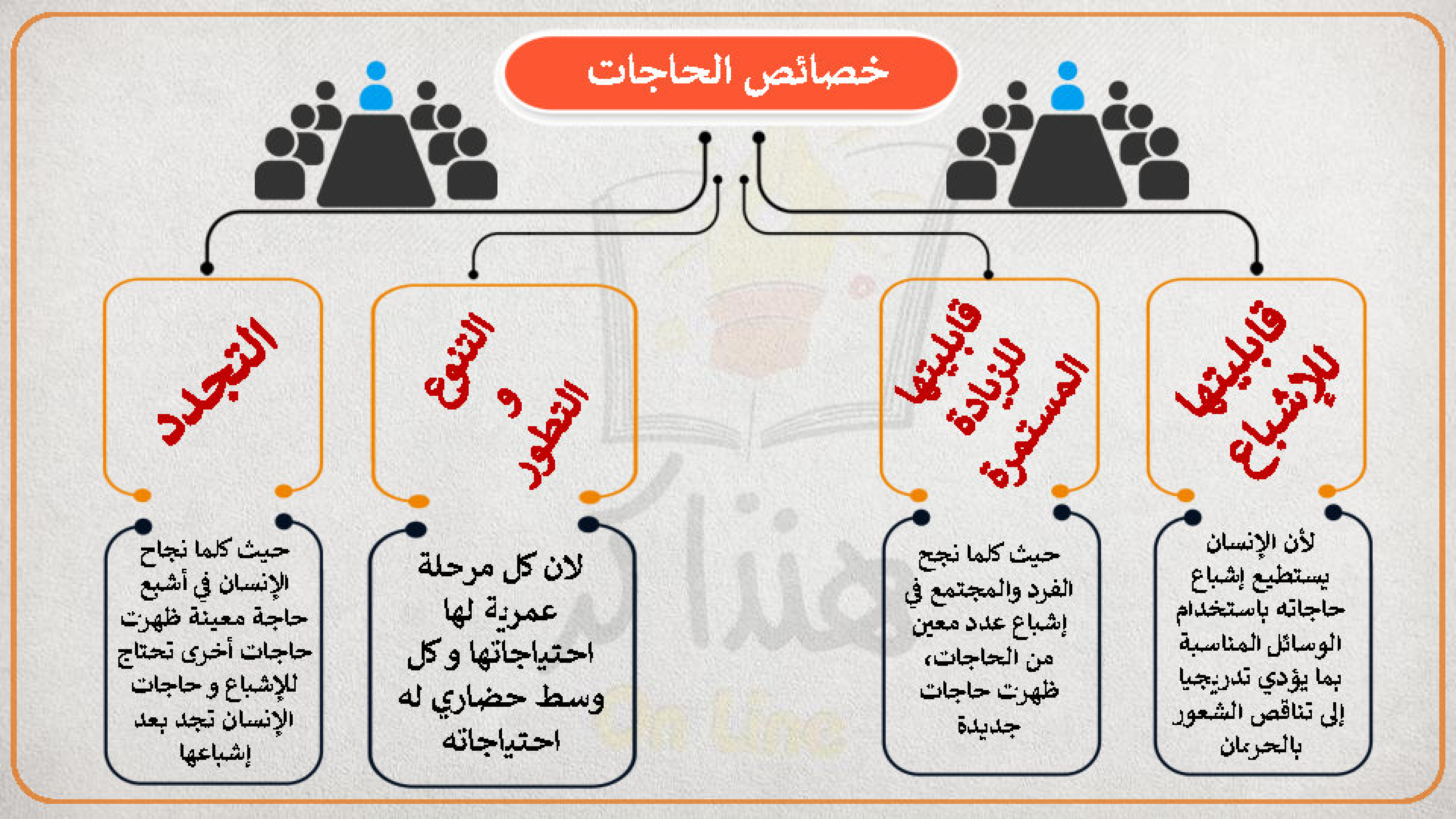
حاجات أولية

هى الحاجات الضرورية لحفظ وجود الإنسان مثل المأكل والملبس والمسكن

حاجات ثانوية

هى حاجات نفسية وإجتماعية متعلقة بالوسط الحضارى الذى يعيش فيه الإنسان وقد تكون فردية أو إجتماعية

(الصحة – التعليم – الآمن – العدالة)



خصائص الحاجات
قابليتها للإشباع
قابليتها للزيادة المستمرة
التنوع و التطور
التجدد
لأن الإنسان يستطيع إشباع حاجاته باستخدام الوسائل المناسبة بما يؤدي تدريجيا إلى تناقص الشعور بالحرمان
حيث كلما نجح الفرد والمجتمع في إشباع عدد معين من الحاجات، ظهرت حاجات جديدة
لان كل مرحلة عمرية لها احتياجاتها و كل وسط حضاري له احتياجاته
حيث كلما نجاح الإنسان في أشبع حاجة معينة ظهرت حاجات أخرى تحتاج للإشباع و حاجات الإنسان تجد بعد إشباعها

ظاهرة تناقص المنفعة الحدية



تعني **تناقص الشعور بالحرمان** مع زيادة الوحدات المستخدمة من الوسيلة المناسبة لإشباع الحاجات

مثال



الكوب الأول من الماء يحقق إشباعًا يفوق بين الأكواب التالية بكثير للصائم والظمآن

عناصر المشكلة الإقتصادية

ثانيا الموارد

هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات البشرية بطريق مباشر أو غير مباشر .

- أنواع الموارد
- تقسيم الموارد

أنواع الموارد

من حيث خصائصها

من حيث تجددها

١ متجددة

الموارد التي لديها القدرة على التجدد للمحافظة على نوعها . الأشجار تنمو وتثمر وتخرج البذور التي تسقط على الأرض فتنبت شجر من جديد .

٢ فانية

منتهية مثل الموارد الموجودة في باطن الأرض . موجودة بكميات معينة وتقل مع إستمرا السحب منها .

من حيث ندرتها

١ إقتصادية

الموارد الموجودة بكمية أقل مما يشبع الحاجات ولها وحدها قيمة إقتصادية .

٢ حرة

الموارد الموجودة بكميات غير محدودة . أي أنها موجودة بكمية أكبر مما يشبع كل الحاجات التي تصلح لإشباعها .

من حيث طبيعتها

١ طبيعية

من صنع الله وحده ....

الغابات – التضاريس – المعادن

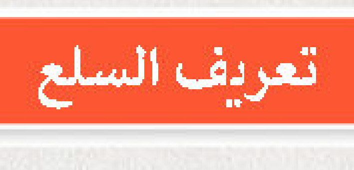
٢ بشرية

العنصر البشري

المجهود البشري (فكري – يدوي – خدمي)

٣ مصنعة

رأس المال (تفاعل الإنسان مع الطبيعة)



هى الوسائل التى تصلح **لإشباع الحاجات** بطريق مباشر أو غير مباشر

تنقسم إلى

- سلع إستهلاكية
- سلع إنتاجية

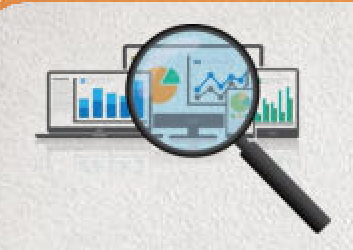
تنقسم السلع إلى

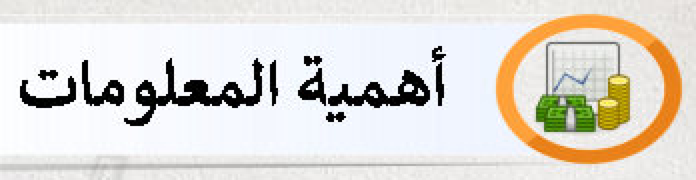
سلع إستهلاكية

تصلح لإشباع الحاجات
بطريقة مباشرة .
مثل
الحذاء - وجبة الغذاء -
إلخ ......

سلع إنتاجية

تصلح لإشباع الحاجات بطريقة غير
مباشرة ، سواء بالمساعدة فى إنتاج
السلع التى تصلح لذلك أو بعد إجراء
عدة عمليات عليها .
أمثلة
الجلد المستخدم فى تصنيع الحذاء
الآلات والمعدات ، الخ ...





أهمية المعلومات

تتمثل المشكلة الاقتصادية فى وجود حاجات عديدة وموارد محدودة ، كلما زاد حجم المعلومات المتاحة عند اتخاذ القرار الاقتصادية عن الحاجات القابلة للإشباع والموارد المتاحة

١ زيادة قدرة النظام الاقتصادى على حل المشكلة الاقتصادية

٢ الاستخدام الأمثل لكل الموارد والإمكانيات والكفاءات المتاحة وتقليل الهدر إلى صفر

٣ تتحدد كفاءة النظام بقدرته على توفير أكبر قدر من المعلومات المناسبة عند إتخاذ القرار الاقتصادى .

المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة (الندرة والاختيار)

وجود موارد نادرة أدى إلى ظهور المشكلة الاقتصادية والتى تنتج عن تعدد الأهداف وندرة الموارد ، وهنا تظهر مشكلة الندرة والاختيار أو تكلفة الفرصة الضائعة . أى أن اختيار هدف يعنى التضحية بالأهداف الأخرى التى كان يمكن إشباعها بالوسائل نفسها .

مجالات الاقتصاد

الاقتصاد الكلى أو التجميعى

يتناول المستويات العامة للنشاط الاقتصادى

الاقتصاد الجزئى أو الوحدوى

يتناول سلوك الوحدات الاقتصادية كمستهلكين أو منتجين (العرض والطلب)

اقتصاديات الرفاهية

تقييم السلوك الاقتصادى فى ضوء تحقيق معايير الكفاءة

اقتصاديات النمو والتنمية

ينظر إلى المستقبل وما نعد له من إمكانيات للنمو والتنمية .

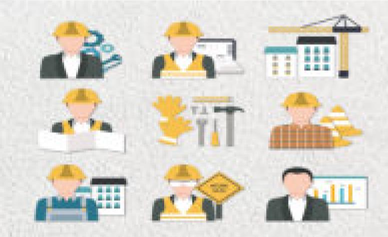


أقسام عناصر الإنتاج

الموارد البشرية	الموارد الطبيعية	الموارد المصنوعة
العمل	**الطبيعية**	**رأس المال**
العمل عنصر من عناصر الإنتاج فهو الجهد الإنسانى المبذول خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات .	الموارد والقوى التى يجدها الإنسان دون جهد من جانبه ... وهى هبه من صنع الله كما انها محدودة الكمية مثل المناجم والغابات و مساقط المياه ...إلخ	مجموعة غير متجانسة من الآلات والأدوات والاجهزة المصنوعة والتى تساعد عند إستخدامها فى عملية الإنتاج على زيادة إنتاجية العمل

أولًا العمل

ماهية العمل



العمل عنصر من عناصر الإنتاج فهو الجهد الإنسانى المبذول خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات .

خصائص العمل

1. نشاط واعى وإدرى
2. العمل مؤلم بطبيعته
3. العمل مجهود غائى

أنواع العمل

يمكن تقسيمه إلى أعمال يدوية (عضلية) تعتمد على الجهد العضلى ، وأعمال ذهنية تستند إلى (المعرفة)

خصائص العمل

نشاط واعى وإرادى

نشاط واع

الإنسان وحده الذى يعى الطبيعة ويستوعبها ويحولها ويغيرها ويطورها

نشاط إرادى

يقوم الإنسان بالحساب الاقتصادى ويقارن بين العائد من النشاط والتكلفة التى يتحملها .

العمل مؤلم بطبيعته

الآلم الذى يصاحب العمل باعتباره التكلفة والتضحية ...الإرهاق البدنى أو العصبى ... ولكن عندما يرى الإنسان نجاحه تتحقق السعادة والرضا

العمل مجهود غائى

إذا كان الجهد الذى يبذله الإنسان **لا يهدف إلى الإنتاج** فإنه لا يُعتبر عملًا بالمعنى الإقتصادى .

ثانيا الموارد الطبيعية

الموارد والقوى التى يجدها الإنسان دون جهد من جانبه ... وهى هبه من صنع الله كما انها محدودة الكمية مثل المناجم والغابات و مساقط المياه ...إلخ ... إستطاع الإنسان التغلب على قيود الموقع أو المكان من خلال التجارة الدولية .



خصائص الموارد الطبيعية

خاضعة للحقوق القانونية

الموارد الطبيعية نادرة لذلك يتم اختيار بعض الأهداف والتضحية بأهداف أخرى.. لذلك لابد من وجود سلطة على الموارد تسمح باختيار الهدف الأمثل (فكرة الحق)

هبه من الله

رغم أن الطبيعة هبه من الله فإنها معطاءة وغير منتجة ، ونادرًا ما تستخدم في صورتها الأولية .. بل لابد من تدخل الإنسان .

غير قابلة للهلاك

رغم أن الطبيعة غير قابلة للهلاك إلا ان الإنسان أساء استغلالها بشكل جعلها أقل صلاحية لإشباع حاجاته .

الموارد الحرة والحفاظ على البيئة



يعتبر الهواء ومياه البحر من الموارد الحرة ، أى لا تخضع لأى سيطرة وليس هناك حدود لإستخدامها .. ولكن إذا نظرنا إلى حجم التلوث الذى يلحق بهما لأدركنا اننا نعبث بموارد متاحة .. ومن هنا فيجب على الحكومات أن تفرض القيود اللازمة للحفاظ على البيئة .

ثالثًا رأس المال



مجموعة غير متجانسة من الآلات والأدوات والاجهزة المصنوعة والتى تساعد عند إستخدامها فى عملية الإنتاج على زيادة إنتاجية العمل وخلق مزيد من السلع والخدمات

أنواع رأس المال

رأس المال الثابت

يمكن استخدامه مرات عديدة دون أن يفقد خصائصة الأساسية (الآلات والمعدات) الأصول الإنتاجية

رأس المال المتداول

يستخدم مرة واحدة فقط فى عملية الإنتاج يفقد بعدها شكله الأولى ويختفى فى نهاية الأمر . من أمثلة المواد الأولية و الوسيطة (الوقود) يطلق عليها رأس المال الجارى

خصائص رأس المال

عنصر صنعه الإنسان

يعتمد تكوين رأس المال على الادخار

(هو التضحية بجزء من الإستهلاك فى الوقت الحاضر)

قابل للهلاك

ينبغى تجديده .

(الاستهلاك المادى)

إستخدام رأس المال فى الإنتاج يؤدى إلى إهلاكه ماديًا .

(الاستهلاك الاقتصادى)

نتيجة التقدم الفنى وتغير الأذواق

الدخل القومى

مجموع الدخول المكتسبة لجميع أفراد المجتمع ومشروعاته خلال سنة مقابل إسهامهم فى العملية الإنتاجية وينقسم إلى نوعين :

(الدخل القومى النقدى – الدخل القومى الحقيقى)

الدخل القومى

النقدى

كمية النقود التي يحصل عليها أفراد المجتمع من عوائد عوامل الإنتاج مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة وهي غالبا سنة.

الحقيقى

مقدار ما يحصل عليه أفراد المجتمع من السلع والخدمات في مقابل الدخل النقدي ، وهمزة الوصل بين الدخل النقدي والحقيقى هي الأسعار ، فارتفاع الأسعار يعنى انخفاض الدخل الحقيقي والعكس صحيح

المدفوعات التحويلية

مدفوعات ليست مقابل خدمات إنتاجية تم تأديتها ، وبالتالي لا تدخل ضمن حساب الدخل القومي ، وسميت مدفوعات تحويلية لأن الدولة حصلتها من الأفراد في صورة (رسوم - ضرائب - جمارك) ثم حولتها لهم في صور أخرى مثل

(الإعانات الاجتماعية - إعانة البطالة - الهبات - التبرعات).

موارد الدخل القومي

الريع

العائد الذي
يحصل عليه
صاحب الأرض
مقابل خدماتها
التي تساهم بها في
العملية الإنتاجية

الفائدة

هي كل ما يدفع لصاحب رأس
المال مقابل استخدامه أو
استعماله ، وهي واجبة الأداء
مهما كانت نتيجة هذا الاستغلال
أو الاستعمال من ربح يعود على
المستغل لـ (رأس المال) أو
خسارة تلحق به ، مثل
الفائدة التي نحصل عليها من
استثمار الأموال في البنوك)

الأجر

هو الدخل الذي يحصل
عليه العامل مقابل عمل
يقوم به أو خدمة يؤديها
لصاحب العمل ، أي أنه
ما يحصل عليها العامل
البشري مقابل مساهمته
ومشاركته في العملية
الإنتاجية وقد يسمى
راتب أو أتعاب أو ماهية

الربح

المكافأة التي تمنح
للعامل مقابل
مساهمته
ومشاركته في
العملية الإنتاجية .

طرق قياس الدخل القومى

الناتج القومى

للتعرف على الناتج القومي فلا بد من التعرف على الإنتاج القومي ، فيمكن تعريفه بأنه (مجموع ما أنتج في الاقتصاد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة ، وقد يرتبط الإنتاج بالسلع المادية وغير المادية)

الأنصبة الموزعة

تهتم هذه الطريقة بحساب الدخل القومي من حيث توزيعه على عناصر الإنتاج فيتم تقدير الدخل القومي بجمع دخول عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في النشاط الإنتاجي ، وتتمثل هذه الدخول في دخول العمل و تعني الأجور والمرتبات والمكافآت ودخول الملكية تتمثل في الأرباح والفوائد والريع

الإنفاق القومى

تعتمد هذه الطريقة على احتساب كافة المبالغ التي تم إنفاقها في المجتمع من قبل الأفراد والمشروعات والهيئات الخاصة والعامة على شراء السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة (عادة سنة).

ويمكن تعريف الانفاق القومي بأنه مجموع ما أنفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد القومي وذلك خلال فترة زمنية معينة.

الاستهلاك

يعني الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة ، وقد يكون الاستهلاك خاص أو عام.

الاستهلاك

الاستهلاك الخاص

يقصد به الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الفردية

(شراء المنتجات الغذائية ...)

الاستهلاك العام

يقصد به إنفاق السلطات العامة بقصد إشباع الحاجات الجماعية في

(التعليم -الصحة .. الخ)

الادخار

عملية سلبية تمثل **جزء من الدخل** ، لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .

الادخار = **الدخل القومى** - **الاستهلاك** .

الاستثمار

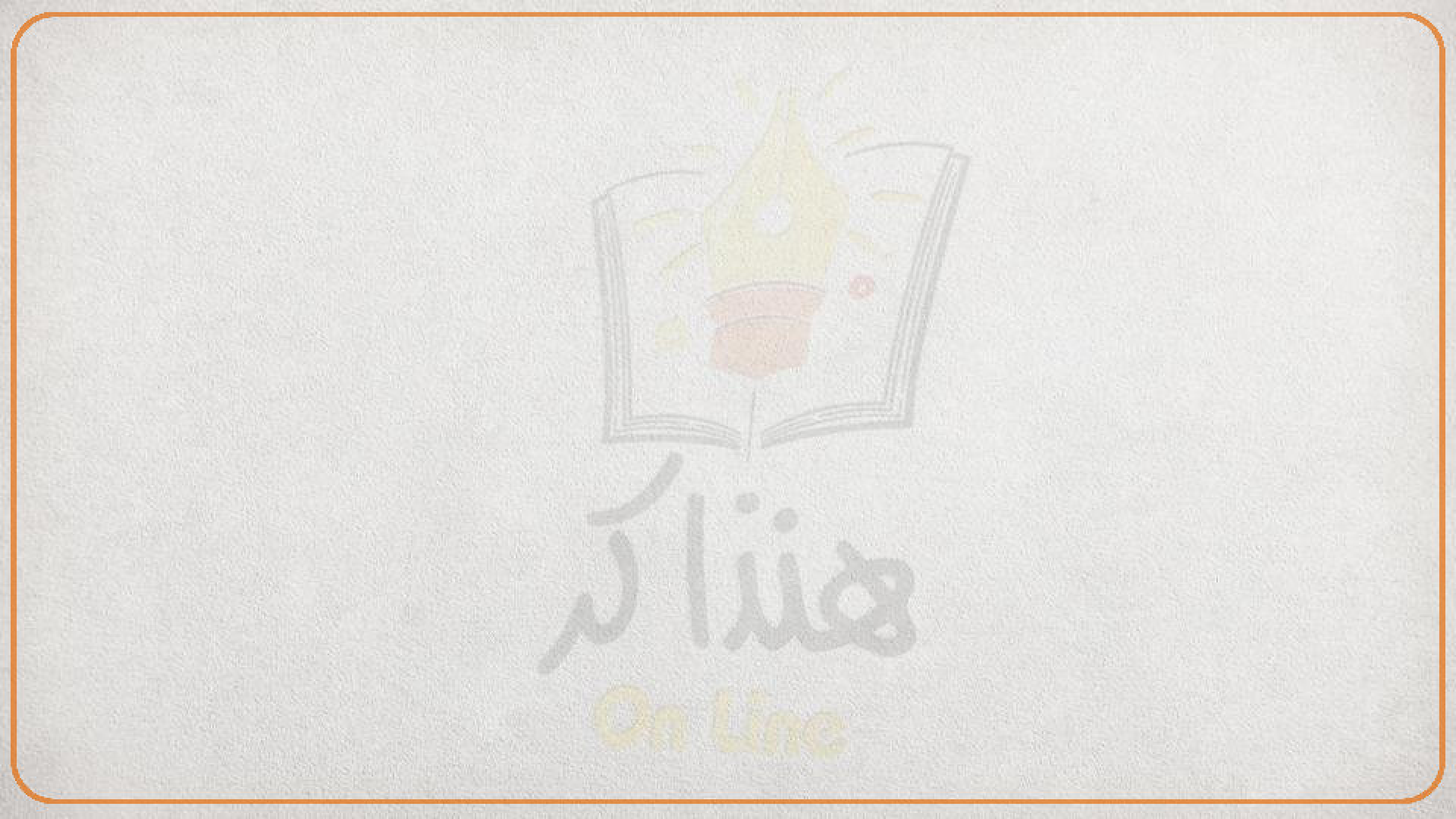
ويقصد به **الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية** في الفترات القادمة ، أي الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية التي تمكن من زيادة القدرة الإنتاجية مثل

(الآلات - المباني - الخ)

متوسط الدخل

يقصد به ما **حصل عليه كل فرد** من الدولة من دخل في المتوسط خلال عام ما .

$$\text{متوسط الدخل} = \frac{\text{الدخل القومي للدولة في العام المذكور}}{\text{عدد سكان هذه الدولة في ذلك العام}}$$



أنواع الحاجات من حيث شيوع النفع

خاصة (فردية)

- تخضع لمبدأ القصر أو الاستئثار
- يمكن منع الآخرين من الإستفاده منها
- مد الخدمة للغير يتطلب أعباء إضافية أو حرمان المستفيد من جزء من الخدمه

مثل (المأكل - الملبس - المأوى)

عامة

أ- عامة مطلقة

- يشيع نفعها على الأفراد بمجرد توافرها .
- لا يمكن منع الأخرين من الإستفادة بها .
- مد الخدمة لا يتطلب أعباء إضافية.

مثل (العدالة والأمن)

ب - عامة تخضع لمبدأ القصر

- يمكن منع الأخرين من الاستفادة بها .
- مد الخدمة لا يتطلب أعباء إضافية.

مثل (مد جسر على نهر المزرعة خاصة) .

إجتماعية

- في ظاهرها فردية.
- تخضع لمبدأ القصر
- لها نفع يعود على الآخرين ولا يمكن تجاهل أثره .

مثل (علاج المدمن)

قصور السوق عن توفير الخدمات العامة الاجتماعية

يقوم نظام السوق في توفير السلع والخدمات على مبدأ المصلحة الذاتية ولا ينجح في توفير بعض الخدمات العامة كليا أو جزئيا ، ومن ثم لا بد من توفير هذه الخدمات عن طريق آخر ، وهو طريق الدولة باستخدام أسلوب السلطة أو القهر القانوني

قصور نظام السوق عن توفير الخدمات العامة

يقصر نظام السوق عن توفير الخدمات العامة للأسباب التالية :

١ لا يوجد بها دافع ذاتي يجعل الأفراد تعلن مسئوليتها عن القيام بها .

٢ طالب الخدمة هو الذي يتحمل تكلفتها .

٣ لا يشاركه أحد في تحمل نفقاتها

٤ لا يمكنه منع الآخرين من الاستفادة منها متى توفرت .

٥ يمكنه الاستفادة منها بدون أي تكلفة متى توفرت من غيره .

أسباب قصور السوق عن توفير الخدمات الاجتماعية

ملاحظة (رغم وجود دافع ذاتي بها ، إلا أنه ليس بإمكان كل الأفراد القيام بها)

هكذا يتضح أن السوق لا يصلح وحده لإشباع الحاجات وأنه حتى في الدول التي تأخذ بنظام السوق .. لا بد من وجود دولة قوية تقدم الخدمات العامة والاجتماعية هو أمر ضرورى ولازم للاقتصاد ، وهذا هو مجال المالية العامة.

دور الدولة في النشاط الاقتصادي

إشباع الحاجات العامة والاجتماعية

وعادة تقوم الدولة بتوفير الخدمات العامة ، كما تتدخل للتأكد من إشباع الحاجات الاجتماعية ، وليس من الضروري أن يكون تدخل الدولة في إشباع الحاجات الاجتماعية

عن طريق استبعاد السوق كلية والحلول محلها ، بل قد ترى الدولة أن تستمر في الاعتماد على السوق مع توفير بعض الترتيبات الخاصة المكملة لها.

تحقيق الاستقرار والنمور الاقتصادي

كان الرأي السائد حتى بداية هذا القرن أن النشاط الاقتصادي هو مسئولية الأفراد ، وأن دور الدولة يقتصر على توفير الظروف والأوضاع القانونية مرحلة التقلبات الاقتصادية أدت إلى مشكلات عديدة مثل البطالة ومشكلة التضخم

حاليا استقر الرأي على أن مسئولية الدولة تتضمن التدخل لتحقيق مستوى معقول من النشاط الاقتصادي وتوفير قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار ، بحيث أصبحت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق معدلات من النمو أو توفير الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية .

تحقيق عدالة التوزيع

فالعداله في التوزيع تقتضي توفير الفرص المتساويه لجميع المواطنين دون تميز، وبحيث لا يضار احد في قدرته على التقدم والنجاح بسبب رجع إلى الإرث أو النسب أو اللون أو الدين أو غير ذلك من الأسباب

الخصخصة

تعني اعادة توزيـع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في ملكيه وإداره وسائل الإنتاج في المجتمع

الخصخصة

يقوم النظام الإقتصادي الرأسمالي السائد عالميا الأن على عدة دعائم رئيسية أهمها ما يلى :

١ بالنسبة لملكية وسائل الإنتاج في المجتمع

٢ بالنسبة للهدف المباشر من القيام بعملية الإنتاج (أو الاستهلاك)

٣ بالنسبه لكيفية إتخاذ القرارت

الخصخصة

بالنسبة لملكية وسائل الإنتاج في المجتمع

تسود الملكية الخاصة لهذه الوسائل بمعنى أنها تكون غالبيتها مملوكة خاصة لأفراد أو الجماعات لانهم أكثر كفاءة من الدولة ومؤسساتها العامة في القدرة على التشغيل الأمثل للموارد المجتمع المحدودة.

بالنسبة للهدف المباشر من القيام بعملية الإنتاج

يعتبر تعظيم العائد الشخصى هو الهدف المباشر الذي يبتغيه كل فرد (او جماعة من الأفراد من قيامه بنشاطه الإنتاجي سواء كان إنتاجا سلعيا اوخدميا أو استهلاكية .

بالنسبه لكيفية إتخاذ القرارات

تعتبر آلية قوى السوق (أو الية الأثمان) هي الآلية الرئيسية التي يعتمد عليها المنتجون والمستهلكون في إتخاذ قراراتهم ، بهدف تعظيم عائدهم الشخصي .. بمعنى آخر يتوقف اتخاذ قررات الانتاج والاستهلاك على الأثمان السائدة (او المتوقعة) والتي تحدد وفقا للتفاعل الحر القوى (العرض) و(الطلب)

صور الخصخصة

خصخصة الملكية

من خلال تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة (المشروعات المملوكة للقطاع العام) الى ملكية القطاع الخاص (أفراد أو جماعات).

خصخصة الإدارة

١. احتفاظ الدول بالملكية مع التوسع في التعاقد مع القطاع الخاص للقيام بمهام الإدارة بالكامل ٢.احتفاظ الدولة بالملكية والإداره مع إجراء تغير جذري في أسلوب الإدارة على نحو مماثل لأسلوب الإدارة في القطاع الخاص

السماح للقطاع الخاص بإنشاء وتملك وإدارة المشروعات

وهي المشروعات التي كانت تقليدية مملوكة للدولة ، مثل إنشاء وإدارة الطرق ، ومحطات توليد الكهرباء ، ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي والسجون.. الخ.

على أن تتفرغ الدولة لوضع السياسات اللازمه لتهيئة المناخ الملائم لقيام القطاع الخاص بهذا الدور وتفعيله ورقابته

المالية العامه والديمقراطية السياسيه

عندما نتحدث عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كما تحدده قواعد المالية العامة :

فينبغي أن نتذكر أمرين على قدر كبير من الأهمية:

الأمر الأول : فهو ان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باساليب المالية العامة يتم عن طريق استخدام السلطة او القهر القانوني ، فإشباع الحاجات العامة والاجتماعية لايتم عن طريق الرضاء الطوعي للأفراد، كما يعبر عنه سلوكهم في السوق وانما يتم عن طريق الخضوع لقرارات وأوامر السلطة العامة .

الأمر الثاني الدولة ليست كيانا متميزا من انواع خاصة من البشر ، وإنما الدولة هي مجموعه من الأجهزة والمؤسسات التي تجمع أفراد عاديين.

وقد بدأت المطالبة بالمشاركة الشعبية في الحياة السياسية نتيجه لإصرار الشعوب على ألاتفرض عليها ضرائب دون موافقة ممثلي الشعب على هذا الغرض، ولذلك تقرر معظم دساتير العالم أن الضرائب لاتفرض ولا تعدل إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب

عناصر المالية العامة

النفقات العامة

المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة بقصد إشباع الحاجات العامة والاجتماعيه تحقيقا لدورها في المجتمع .

الإيرادات العامة

تلجأ الدولة فى سبيل تغطية نفقاتها إلى الحصول على مبالغ أو إيرادات من مصادر متعددة

١- عوائد الدولة من ممتلكاتها

٢- الاقراض العام

٣- الرسوم

٤- الضرائب

الموازنة العامة

هي الوثيقة القانونية والمحاسبية التي تبين النفقات العامة، التي ستقوم بها الدولة والموارد المالية التي يتنظر أن تحققها لفترة قادمة ،غالبا بسنة مالية

النفقات العامة

يتعين التأكيد هنا على أن هدف النفقات العامة هو تحقيق نفع في اشباع حاجه عامه أو اجتماعيه ،وبالتالي فإنه لا يجوز ان تنفق الدولة مبالغ لتحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد أو الفئات بالنظر لما يتمتعون به من نفوذ سياسى او غيره .

الإيرادات العامة

عوائد الدولة من ممتلكاتها

إيرادات من العوائد المملوكة للدولة .

الاقراض العام

يسدد فى الغالب من عائد الضرائب التى تفرض فى المستقبل .. نوع من الضرائب المؤجله .

الرسوم

مبالغ تفرض مقابل خدمة تؤدى إلى الفرد ولا تتناسب قيمتها مع الخدمة ... تتحمل الدولة جزء منها مساهمة مع الفرد .

الضرائب

اقتطاع مالى من دخول وثروات الاشخاص الاقتصادية. طبيعية ومعنوية – تحصل عليها الدولة جبرًا منهم .. أهم صور الإيرادات السيادية للدولة .

المبادئ القانونية للضرائب

١ لا تفرض ضريبة إلا بمقتضى قانون عام . ولا يُعفى منها أحد إلا بالقانون .

٢ المساواة بين الممولين فى المعاملة أمام الضرائب .

٣ الضريبة إسهام من الأفراد فى تحمل النفقات العامة وليست عقوبة عليهم .

مبادئ كفاءة السياسة الضريبية

مبدأ العدالة والمساواة

توزيع الضرائب على الأفراد مع مراعاة ظروفها النسبية من حيث قدرتهم على الدفع .

مبدأ الكفاية

مقتضى ذلك أن توفر الضرائب حصيله كافية لمواجهة النفقات العامة .

مبدأ الملاءمة

بمعنى أن يتم تحصليها بالأسلوب وفي المواعيد المناسبة للممولين، (أي دافعي الضرائب) دون إرهاق من ناحية او تهاون وتيسير للتهرب من ناحية اخرى

مبدأ اليقين

بمعنى أن تحدد القواعد الخاصة بفرض الضريبة وحسابها وتحصليها بشكل واضح وسهل ودقيق.

تقسيمات الضرائب

من حيث وعاء الضريبة

ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال. واهم صور الضرائب على الأشخاص مايسمى بضريبه الرؤوس ، وهو شكل من الضرائب كان معروفا في الماضي. اما في العصر الحديث، فإن الضرائب تفرض على الأموال سواء كانت دخلا نقديا او كانت منقولات أو عقارات

من حيث اسعارها

ضرائب نسيبه وضرائب تصاعديه

فالضريبة النسيبة ،يتحدد سعرها بنسبة معينة من الوعاء الخاضع للضريبة دون تغيير في هذه النسبة مهما زد او قل هذا الوعاء. أما **الضريبة التصاعدية** .. فإنها تفرض بنسب متصاعدة مع زيادة قيمة الوعاء الخاضع للضريبه.

الضرائب المباشرة والغير مباشرة

الضرائب المباشرة

وهى تفرض على الدخل (أو الثروة)
بمناسبة الحصول عليه ومن امثلتها في
مصر الضريبة الموحدة على دخل
الاشخاص الطبيعين والضريبة على
أرباح شركات الأموال (مثل الشركات
المساهمة) وفقا للقانون الجديد
للضرائب رقم 91 لـ 2005

الضرائب الغير مباشرة

فتفرض على الدخل عند انفاقة أهمها الان
على الاطلاق الضريبة العامة على المبيعات
وفقا للقانون رقم ١١ لسنه ١٩٩١ والقانون
رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ ميليها في الأهمية
الضريبة الجمركية التي تتناقص اهميتها
تدريجيا بسبب الانخفاض المستمر في
التعريفات الجمركية تنفيذا لالتزامات مصر،
ووفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

الموازنة العامة

الموازنة العامة (هي الوثيقة القانونية والمحاسبية التي تبين النفقات العامة، التي ستقوم بها الدولة والموارد المالية التي يتنظر أن تحققها لفترة قادمة ،غالبا بسنة مالية

وفي ضوء ما اشرنا اليه من ارتباط المالية العامة بالديمقراطية ، فانه لابد من وأن تعرض الموازنة العامة على ممثلي الشعب وأن تصدر بقانون

وفيما يتعلق بالنفقات العامة.. فان الموازنه تتضمن تصريحا للدولة بالقيام بهذه النفقات . اما بالنسبه للايرادات العامة فانها تشير الى توقعات الدولة لما يمكنها تحصيله من ايرادات . ولذلك ..فان ارقام الموازنه عن الايرادات العامة لاتعدو أن تكون مجرد توقعات، ومن هنا فإن اكتمال الرقابة الشعبية على الموازنة العامة يتطلب أن تعرض الحسابات الختامية للدولة على السلطة التشريعية إلى جانب هذه الموازنة ويمثل الحساب الختامي للدولة الانفاق الفعلي والإيرادات التي حصلت في سنة مالية سابقة

مبادئ الموازنة العامة

سنوية الموازنة

توضع الموازنة العامة لسنة مالية قادمة لا أكثر ويسمح ذلك بسهولة التنبؤ بالنفقات العامة والايرادات العامة من ناحية ، ويوفر للمجالس الشعبية الفرصة للرقابة المستمرة،

وحدة الموازنة

تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة هي الموازنة العامة للدولة ، مما يعطي صورة متكاملة عن نشاط الدولة.

عمومية الموازنة

تظهر الموازنة جميع النفقات والايرادات بشكل مفصل دون اجراء أيه مقاصة بين ايرادات اى مرفق ونفقاته.

توازن الموازنة

الأصل أن تكفي الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة وبالتالي تتوازن الموازنة العامة. ومن هنا جاءت التسمية الموازنة .





ربما كان اكتشاف الإنسان للنقود كما هو الحال بالنسبة لاكتشاف النار أو الكتابة . من اهم الخطوات الأساسية في تطور الحضارة الإنسانية. وقد ساعد هذا الاكتشاف في ترشيد الانسان لسلوكه الاقتصادي إلى حد كبير مما كان له اكبر الأثر على التقدم الاقتصادي بصفة عامة

المقايضة

مبادلة شئ في مقابل شئ اخر فمن يحوز شيئا لا يحتاج اليه أو حاجته اليه قليلة ويريد شيئا يحوزه شخصا آخر فإنه يستطيع أن يتفق مع هذا الشخص الآخر لإجراء المبادلة بين الشيئين إذا تصادف وكان هذا الشخص الاخير يرغب في ذلك.

مشكلات المقايضة

تفترض المقايضة توافقا متزامنا في رغبات المتعاملين في الوقت نفسه ، ويطلق على هذا التوافق المتوزان والمزدوج في الرغبات.

لا تقدم المقايقضة وسيلة صالحة لتقييم السلع، فأية كمية من السلعة (أ) يمكن مقايضتها مقابل السلعة (ب) . ومن جانب آخر فإن بعض السلع تكون غير قابلة للتجزئة أو التقسيم كالحيوانات، وبذلك لا يساعد نظام المقايضة على إيجاد نظام واضح للمقارنة بين قيم السلع.

تعجز المقايضة عن تقديم وسيلة صالحة لاختزان القيم ، فإذا زد انتاج الفرد عن حاجاته اليومية. فإنه سوف يضطر إلى اختزان ثروته في شكل سلع. وقد تكون مما ينالها التلف او العطب قد يضطر إلى ان يتبع سلوكا غير رشيد، إما بالإسراع في استهلاكها دون حاجة حقيقية أو التنازل عنها دون مقابل مناسب.

ظهور النقود

ظهور النقود نشأ عن طريق انقسام عملية المقايضة إلى جزئين هما (البيع والشراء والبيع هو التنازل عن السلعة التي لايحتاجه القرد في مقابل النقود ثم ثانيا يستخدم الفرد النقود للحصول على السلع الأخرى التي يحتاجها وهذه هي عملية الشراء

تطور النقود

لم تظهر النقود بخصائصها الحالية مرة واحدة ، بل خضعت لتطور طويل ، ومن أجل التخلص من عيوب المقايضة فمرت النقود بعدة مراحل

تطور النقود

النقود السلعية

هي سلعة ذات قبول عام تم استخدامها كمقياس للقيمة ووسيط في التبادل

، إلا أنها واجهتها مشاكل كثيرة منها القابلية للسرقة ، القابلية للتلف، القابلية للموت مثل الحيوانات ، ضعف القابلية للتخزين مدة طويلة.

النقود المعدنية

تم استخدامها لتفادي عيوب النقود السلعية وكانت من الذهب و الفضة حيث انها يسهل حملها ويسهل اخفائها ويمكن تجزئتها وغير قابلة للتلف .

النقود الورقية

ومع استمرار الدور البارز للتجار بإيداع الذهب والفضة لدى الصياغ ثم البنوك ، مقابل إيصالات أو أوراق تجارية واصبح التجار يقبلون تسوية معاملاتهم فيما بينهم مقابل تداول هذه الايصالات أو الأوراق التجارية الممثلة للذهب أو الفضة الموجود في البنوك وبذلك بدأت تظهر أوراق نقدية قابله للتحويل في الحال لدى البنوك إلى ذهب وفضة ، وهكذا بدأت تظهر النقود الورقية البنكنوت كاملة القيمة

النقود الائتمانية

ومع استقرار العرف على التعامل بالنقود الورقية التي يصدرها الصاغة أو البنوك ، عمدت هذه البنوك الى التوسع في نشاطها بحيث أصبح المتعاملون يقبلون ديون أو التزامات البنوك في تعاملهم نظرً للثقة الكاملة فيها. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور شكل جديد للنقود ، يرتبط بفكرة الدين أو الالتزام على البنوك هو النقود الائتمانية أو نقود الودائع

المدفوعات الالكترونية

إذا كانت النقود سابقا قد مرت بمراحل عديدة في تطورها E-payment تحت ضغط الحاجات لتيسير المبادلات بين المتعاملين، فإنه من المتوقع أن تشهد تطورا مادام الإقتصاد والمجتمع وكذلك المعاملات في تطور مستمر. ومن هنا ظهرت للوجود الوسائل الإلكترونية للمدفوعات

المبادلات بين المتعاملين

الوسائل الإلكترونية للمدفوعات

١ بطاقات الائتمان Credit cards

٢ بطاقات الحسم (الخصم) الفوري Debit card

٣ بطاقات الصرف الآلى ATM cards

٤ البطاقات المدفوعة القيمة مقدما stored value cards

النقود الإلكترونية E-money

وتضم هذه النقود - حتى الأن - نوعين :

١ البطاقات الذكية smart cards

٢ النقود الرقميه digital money

وظائف النقود

قوة شرائية عامة

والمقصود بذلك هو أن من يحوز النقود يستطيع أن يحصل على ما يشاء من سلع وخدمات معروضة للبيع ، وبالمثل فان كلا من يعرض خدمة او سلعة للبيع يقبل التخلي عنها مقابل النقود

وسيط فى التبادل

وهذه هي الوظيفة الأساسية للنقود ، وتعتمد هذه الوظيفه على تمتع النقود بالقبول العام في المبادلات ، فنظرة أن الجميع يقبلون التنازل عن سلعهم أو خدماتهم المعروضة للبيع مقابل الحصول على النقود، فإننا نقول بأن النقود قد اصبحت تقوم بدور الوسيط في التبادل .

مقياس للقيمة

يتم التبادل في الاقتصاد الحديث بين عديد من السلع والخدمات التي تعرض في الأسواق وهذه السلع غير متجانسة ومن ثم لابد عند اجراء تبادل بينهما من إجراء المقارنة بين قيمها لتحديد معدلاتها.

مخزن للقيمة

النقود لها قوة شرائية عامة في الحال وفي المستقبل ومن ثم تعطى لحائزها الحق في الحصول على مايشاء من السلع والخدمات المعروضة في المستقبل : أي أن من يحتفظ بالنقود يكون محتفظا بقوى شرائية عامة يستطيع أن يوظفها في أي وقت للحصول على مايشاء من سلع وخدمات .

النقود والقبول العام

النقود هي كل شئ يتمتع بالقبول العام من افراد المجتمع ، ويقوم بالتالي بوظائف الوسيط في التبادل ومقياس القيم ومخزن للقيمة في آن واحد. فالنقود تقبل في التعامل لاعتقاد كل فرد انها تتمتع بهذا القبول العام لدى كل فرد آخر . وهكذا فكل فرد يقبل التعامل بها لانه يعتقد أن غيره سوف يقبلها وبالتالى يقبلها الجميع.

البنوك(المصارف)

البنوك مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في اقراض الأفراد والمشروعات.

أنواع البنوك

البنوك المركزية

الجهة التي تأتي على رأس الجهاز المصرفي في الدول المختلفة من خلال :
اصدار النقود - بنك الحكومة - بنك البنوك - وضع وأدارة السياسة النقدية في الدولة

البنوك التجارية

بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح (الائتمان) لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل.

البنوك المتخصصة

بنوك تتخصص في منح الائتمان لنوع محدد من النشاط ، بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره ، مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية.....إلخ.

البنوك الاستثمارية

مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال ، التي تتوافر لديها من المساهمين، ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل طويل الأجل .

التطور الاقتصادى وظهور نوعين جديدين من البنوك

البنوك الشامله Universal banks

وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل في نشاط معين أو في منطقة أو اقليم معين ،واصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة ، وتوجهها إلى مختلف الأنشطة التحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

البنوك الالكترونية E-banks

وهو بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية وليس اللقاء المباشر ، وتعرف هذه البنوك بإسم البنوك الافتراضية Virtual banks



٦ الفصل السادس
العلاقات الدولية
العلاقات الاقتصادية الدولية
خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية ؟
الحدود السياسة
اختلاف العملات
اختلاف اللغة والعادات والتقاليد
تكاليف النقل

ميزان المدفوعات ؟

هو سجل محاسبى منتظم لكافة العمليات والمبادلات الاقتصادية التي تتم بين المقيمينفي الدولة وخارجها خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة

اقسام ميزان المدفوعات ؟

أولاً: ميزان او حساب العمليات الجارية

يتضمن علاقة الدولة مع الخارج فيما يتعلق بالتجارة الخارجية للسلع والخدمات.

ويتقسم الى :-

(١) ميزان التجارة المنظور

يتعلق بالصادرات والواردات من السلع.

(٢) ميزان التجارة غير المنظور

يتعلق بالصادرات والواردات من الخدمات غير المادية .

ميزان او حساب العمليات الرأسمالية

يتعلق بحركة رؤوس الأموال ما بين الدولة والدول الأخرى .

ميزان العمليات الجرية اهم قسم في ميزان المدفوعات ؟

لانه يتعلق بالصادرات والواردات التي تؤثر في علاقة الدولة مع الدول الأخرى .

لاحظ

اى متحصلات تحصل عليها الدولة تقيد في جانب الدائن واى مدفوعات تدفعها الدولة تقيد في جانب المدين .

صور انتقالات رؤوس الأموال

قصيرة الأجل

وهي تنتقل من دولة الى اخرى بهدف تسوية العجز أو تشجيع الصادرات

متوسطة وطويلة الأجل

ترتبط بالمشروعات الاستثمارية

المساعدات الاقتصادية للتنمية

وهي منح تقدم للدول النامية

العولمة

تعنى ان كل كيان اقتصادي يندمج مع غيره من الكيانات الاقتصادية ليتكون مجمع اقتصادى واحد على مستوى العالم يخضع لقوانين وقواعد محددة بغض النظر عن غنى الدولة او فقرها او تخلفها او تقدمها.

تشابه انماط الاستهلاك في العالم

بسبب **الاعلانات التجارية** التي تعبر الحدود والتي تسيطر عليها شركات متعددة الجنسيات.

الأحداث التي رافقت العولمة

- حدوث تحولات في هياكل الانتاج .
- ظهور الثورات العلمية الحديثة وخاصة في مجال الزراعة .
- زيادة حركة رؤوس الأموال بين الدول .

التربس

هو اتفاق الجوانب التجارية لحماية حقوق الملكية الفكرية .

الخطوات التي يجب أن تتبعها الدول الساعية للتقدم

١ تنمية الموارد البشرية

٢ الاعتناء بالبحث العلمي

٣ تطوير الانتاج كما ونوعا

٤ التكامل الاقتصادي

٥ تنمية المهارات المهنية

٦ زيادة الطلب لدى القطاع العام والخاص على التعليم

القوى الاقتصادية الاساسية في العالم

دول الشمال المتقدم

اليابان - اوروبا
الولايات المتحدة- كندا

تتميز بنمو اقتصادى
مرتفع ودخول مرتفعة .

دول الجنوب المتخلف

وسط وجنوب اسيا – افريقيا
- امريكا الاتينية

تتميز بدخل منخفض
و تخلف اقتصادى .



الاقتصاد
الي اللقاء